حقوق الإنسان في التعليم: بين الواقع والطموح - دراسة حالة العراق

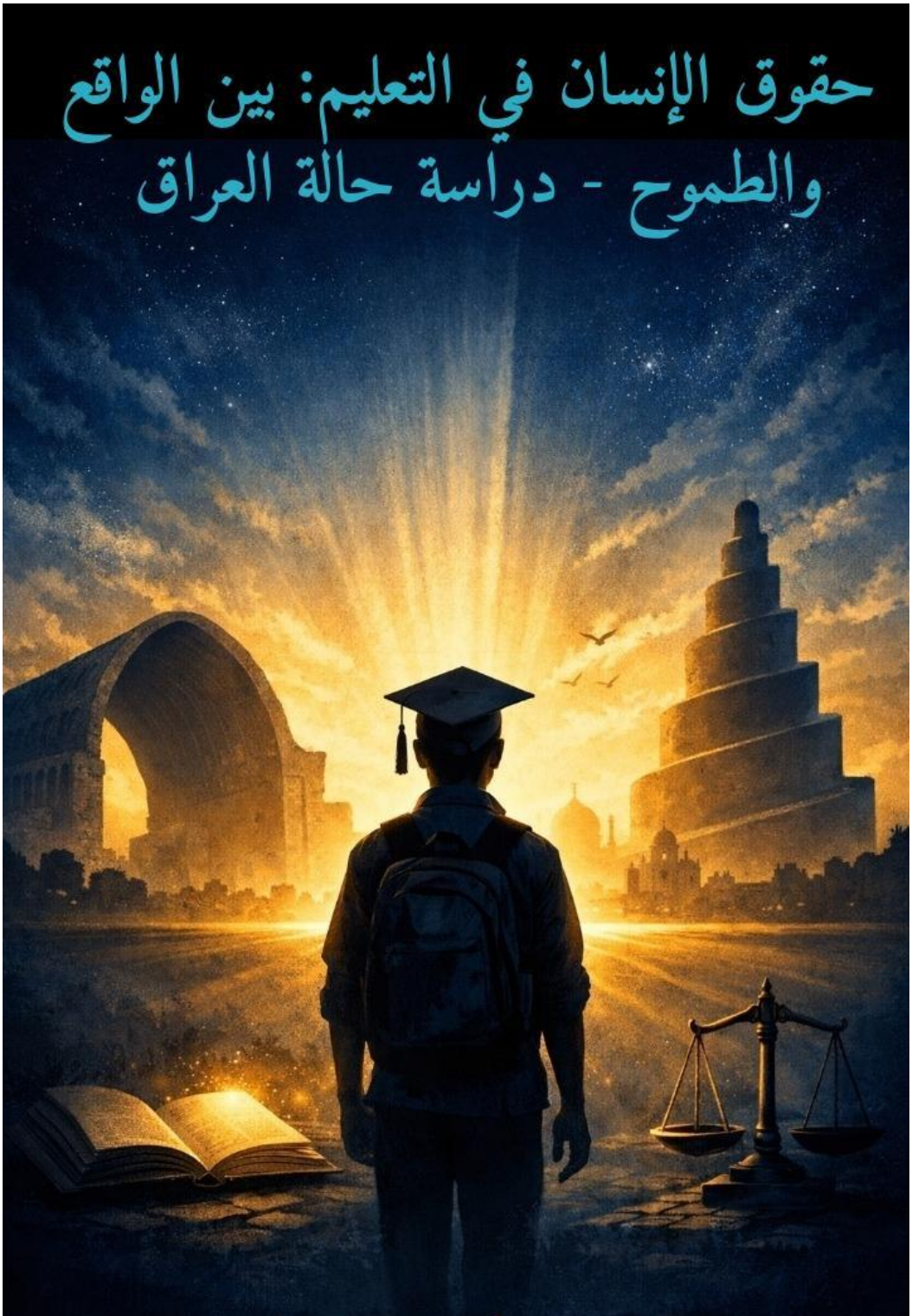

تأليف

الدكتورة زهراء محمد مهدي التميمي

رئيس مجلس اولياء الامور

ثانوية الجمهورية للبنات

مقدمة: يُعد التعليم ركيزة أساسية في بناء الحضارات وتقدم الأمم، فهو ليس مجرد عملية نقل للمعرفة، بل هو حق أصيل من حقوق الإنسان، ومفتاح للتمكين الفردي والازدهار المجتمعي لقد كفلت المواثيق الدولية والدساتير الوطنية هذا الحق، مؤكدة على أهميته في صقل شخصية الفرد وتأهيله للمشاركة الفاعلة في الحياة إلا أن الواقع التعليمي، لا سيما في سياقات معقدة كالعراق يكشف عن فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، حيث تتداخل التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتلقي بظلالها على مسيرة الطلبة الأكاديمية وحرياتهم الأساسية يهدف هذا الكتيب إلى الغوص عميقاً في مفهوم حقوق الإنسان في البيئة التعليمية، ومع تحليل نقدي للواقع العراقي سنسعى إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الطلبة، بدءاً من الضغوط الأسرية التي قد تجبرهم على مسارات تعليمية لا تتوافق مع طموحاتهم وصولاً إلى قمع حرية التعبير والتنمر داخل

المؤسسات التعليمية كما سيقدم الكتاب مقترحات عملية ومستدامة تهدف إلى الارتقاء بالمنظومة التعليمية وحماية حقوق الطلبة، وتعزيز بيئة تعليمية محفزة للإبداع والتفكير النقدي، بما يضمن بناء جيل واعٍ ومتمكن قادر على قيادة المستقبل.

الفصل الأول

التعليم كحق إنساني أصيل

الإطار الفلسفي في القانون للتعليم

حق لا امتياز إن النظرة إلى التعليم كحق أساسي، وليس مجرد امتياز يُمنح أو يُحرم، هي حجر الزاوية في فهم الفلسفة الحقوقية للتعليم هذا الحق يتجاوز مجرد توفير فرص التعلم، ليشمل ضمان جودة التعليم، وتكافؤ الفرص واحترام كرامة المتعلم، وتمكينه من تحقيق أقصى إمكاناته فالتعليم هو المحرك الأساسي للتنمية البشرية وبدونه يتعذر على الأفراد والمجتمعات تحقيق التقدم والازدهار

ان المنظور الفلسفي للتعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية فكل إنسان يولد ولديه القدرة على التعلم والتطور، والتعليم هو الوسيلة التي تمكنه من تحقيق هذه القدرة حرمان أي فرد من التعليم أو تقييد وصوله إليه، هو انتهاك لكرامته الإنسانية ويحد من حريته في تقرير مصيره كما أن التعليم يعزز مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متكافئة للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يقلل من الفوارق ويسهم في بناء مجتمع أكثر إنصافاً.

الإطار القانوني الدولي

دعائم عالمية للحق في التعليم لقد أدرك المجتمع الدولي الأهمية القصوى للتعليم، فكرسه كحق أساسي في العديد من الصكوك الدولية، التي تشكل الأساس القانوني لحماية هذا الحق على مستوى العالم:الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948): تُعد المادة 26 من الإعلان العالمي نصاً محورياً، حيث تنص بوضوح على أن:

لكل شخص الحق في التعليم ويجب أن يكون التعليم مجانياً، على الأقل في مراحله الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، على أساس الكفاءة ويهدف التعليم إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وفئات المجتمع وأن ينهض بأعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام حيث ان العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966): يذهب إلى تفصيل أوسع في المادة 13، حيث يقر بحق كل فرد في التعليم، ويشدد على أن التعليم الابتدائي يجب أن يكون إلزامياً ومجانياً للجميع كما يدعو إلى جعل التعليم الثانوي، بمختلف أنواعه، متاحاً وميسوراً للجميع، وإلى التوسع التدريجي في التعليم العالي ليصبح متاحاً للجميع على أساس القدرات ويؤكد العهد

أيضاً على أهمية تطوير نظام المدارس على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح دراسية كافٍ، وتحسين الظروف المادية لهيئة التدريس هذه الصكوك الدولية لا تضع فقط معايير للحق في التعليم، بل تلزم الدول الأطراف باتخاذ خطوات لتحقيق هذا الحق بشكل تدريجي وكامل.

الإطار القانوني الوطني

الدستور العراقي كضامن للحق في التعليم يُعد الدستور العراقي لعام 2005 وثيقة أساسية تكفل حق التعليم للمواطنين، مما يعكس التزام الدولة العراقية بالمبادئ الدولية فقد نصت المادة (34) من الدستور صراحة على أن التعليم حق للعراقيين، وهو مجاني في مراحله كافة كما أكدت على أن التعليم الابتدائي إلزامي، وأن الدولة تضمن مكافحة الأمية هذا النص الدستوري يضع أساساً قوياً لحماية حق التعليم في العراق ويُلزم الدولة بتوفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز ومع ذلك، فإن التحدي

يكمن في تطبيق هذه النصوص الدستورية على أرض الواقع، وضمان أن تترجم هذه الحقوق إلى ممارسات فعلية تخدم مصلحة الطالب والمجتمع بالرغم من النص الدستوري، الا انه لا تزال هناك تحديات كبيرة في توفير تعليم عالي الجودة ومتاح للجميع، خاصة في المناطق النائية أو المتضررة من النزاعات.

الحرية الأكاديمية وحرية التعبير

دعائم البيئة التعليمية الحرة تعتبر الحرية الأكاديمية وحرية التعبير من الركائز الأساسية لأي نظام تعليمي يسعى إلى التطور والابتكار فالحرية الأكاديمية بمفهومها الواسع، تشمل حق أعضاء هيئة التدريس والطلاب في البحث، والتدريس، والتعلم، والتعبير عن آرائهم دون خوف من الرقابة أو القمع وهي ضرورية لخلق بيئة تعليمية حيوية تشجع على التفكير النقدي، وتبادل الأفكار وتحقيق المفاهيم القائمة على اساسيات الحرية الأكاديمية للطلبة: واولها هو الحق في التفكير والاختيار بالنسبة

للطلبة، تتجلى الحرية الأكاديمية في عدة أبعاد جوهرية: حق التعبير عن الرأي: يشمل حقهم في التعبير عن آرائهم بحرية داخل الفصول الدراسية وخارجها، والمشاركة في النقاشات الأكاديمية، وانتقاد الأفكار أو المناهج الدراسية بطريقة بناءة ومحترمة على سبيل المثال، يجب أن يكون الطالب قادراً على طرح أسئلة نقدية حول موضوع معين في المنهج دون الخوف من عقاب أو تقييم سلبي.

حق الوصول إلى المعلومات

يشمل حق الطلبة في الوصول إلى مصادر متنوعة للمعلومات والأفكار، مما يوسع آفاقهم المعرفية ويعزز قدرتهم على البحث والتحليل إن قمع حرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالطلبة ، سواء كان ذلك من خلال التهديد بإنقاص الدرجات أو التنمر، يقوض جوهر العملية التعليمية ويخلق بيئة من الخوف وعدم الثقة يجب ان يسمح للطالب بالبحث عن المعلومات من مصادر مختلفة وفهمها واستخدامها بالدراسة

بالشكل الصحيح والمناسب له فمثلاً إذا تم معاقبة طالب على انتقاده فإن ذلك يرسل رسالة سلبية لجميع الطلاب بأن التفكير النقدي غير مرحب به.

أهمية حرية التعبير في تطوير العملية التعليمية

ان حرية التعبير تعتبر محرك للابتكار إن السماح للطلبة بالتعبير عن آرائهم بحرية حتى لو كانت هذه الآراء تنتقد أداء الكادر التدريسي أو المناهج، يُعد مؤشراً على صحة البيئة التعليمية وحيويتها فمن خلال هذا التعبير، يمكن للمؤسسات التعليمية أن تحدد نقاط الضعف: يمكن لآراء الطلبة أن تكشف عن قصور في المناهج، أو طرق التدريس، أو الخدمات المقدمة، مما يتيح للإدارة فرصة لمعالجة هذه المشكلات

تعزيز الابتكار

عندما يشعر الطلبة بالأمان في التعبير عن أفكارهم، فإنهم يصبحون أكثر إبداعاً وابتكاراً ويساهمون في تطوير حلول جديدة للمشكلات

بناء الثقة

في البيئة التي تحترم حرية التعبير تبنى جسور الثقة بين الطلبة والكادر التدريسي والإدارة، مما يعزز الانتماء للمؤسسة التعليمية إن الحوار المفتوح والنقد البناء هما محركان أساسيان للتطوير والابتكار في أي نظام تعليمي فبدون حرية التعبير، تتحول المؤسسات التعليمية إلى مجرد أماكن لتلقين المعلومات، بدلاً من أن تكون حاضنات للتفكير الحر والإبداع.

الفصل الثاني

انتهاكات حقوق الطلبة في العراق

في الواقع المرير وبالرغم من النصوص القانونية التي تكفل حقوق الطلبة في التعليم

والحرية الأكاديمية، إلا أن الواقع في العراق يكشف عن سلسلة من الانتهاكات والتحديات التي تحول دون تمتع الطلبة بهذه الحقوق بشكل كامل تتراوح هذه الانتهاكات بين الضغوط الاجتماعية والأسرية، وقمع حرية التعبير، وصولاً إلى ظواهر التنمر والإساءة داخل البيئة التعليمية ان الضغوط الاجتماعية والأسرية: مثل شبح المجموعة الطبية او الهندسية او الالتحاق بالقطاع النفطي تعد من أبرز التحديات التي تواجه الطلبة في العراق، وتتجلى هذه الضغوط بشكل خاص في ظاهرة "المجموعة الطبية". ففي مجتمع يقدّر المهن الطبية تقديراً عالياً ويراها ضماناً للمستقبل الاجتماعي والاقتصادي يجد العديد من الطلبة أنفسهم مجبرين على السعي نحو هذه التخصصات، حتى لو كانت لا تتوافق مع ميولهم أو قدراتهم الحقيقية.

تأثير الضغط على الاختيار الأكاديمي

قصص من الواقع ان إجبار الطالب على دراسة تخصص لا يرغب فيه هو انتهاك صارخ لحقه في تقرير مصيره واختيار

مسـاره التعليمـي. هـذا الضـغط لا يـؤدي فقـط إلـى تـدني مسـتوى التحصـيل العلمـي، بـل قـد يسـبب أيضـاً مشـاكل نفسـية عميقـة، كمـا توضـح الأمثلـة التاليـة: معـدلات الإحبـاط العاليـة: يـروي العديـد مـن الطلبـة قصصـاً عـن حصـولهم علـى معـدلات دراسـية عاليـة جـداً فـي المرحلـة الإعداديـة قـد تصـل إلـى 97%، لكـنهم لا يتمكنـون مـن الالتحـاق بكليـات الطـب بسـبب التنـافس الشـديد هـذا الفشـل، الـذي يُنظـر إليـه علـى أنـه "فشـل عـائلي"، يـؤدي إلـى إحبـاط هائـل وشـعور بالـذنب، وقـد يـدفع بعـض الطلبـة إلـى الانعـزال أو حتـى التفكيـر فـي إنهـاء حيـاتهم، كمـا رُصـدت حـالات انتحـار لطلبـة فـي مرحلـة السـادس الإعـدادي بسـبب عـدم الحصـول علـى المعـدل المطلـوب للمجموعـة الطبيـة، ممـا يعكـس حجـم الضـغط النفسـي "القاتل" الذي يتعرضون له.

الهجرة القسرية للتعليم

في محاولة لتلبية رغبات الأهل والهروب من وصمة "الفشل"، يضطر آلاف الطلبة العراقيين للسفر إلى دول مجاورة مثل إيران وتركيا للدراسة في الخارج هذا القرار، الذي غالباً ما يكون مكلفاً مادياً ونفسياً، يعرضهم لمخاطر أمنية واقتصادية، وقد رأينا مطالبات متكررة من هؤلاء الطلبة بنقلهم إلى الجامعات العراقية بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها في الخارج خاصة في أوقات الأزمات أو الحروب **لتحقيق حلم التعيين المركزي والضمان الاجتماعي:** لا يقتصر الضغط على الجانب الأكاديمي فحسب، بل يمتد إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي ففي ظل غياب فرص العمل في العديد من التخصصات الأخرى، يُنظر إلى كليات المجموعة الطبية كضمان وحيد للتعيين المركزي والمستقبل الوظيفي المستقر هذا التصور يدفع الأهالي إلى إجبار أبنائهم على هذه التخصصات، حتى لو لم تكن لديهم

الرغبة أو الميول الكافية، مما يحول التعليم من شغف إلى عبء.

دور الأسرة والمجتمع في تعزيز الاختيار الحر نحو ثقافة الدعم

إن تغيير هذه الثقافة يتطلب جهداً مجتمعياً واسعاً يجب أن تعي الأسر والمجتمع أهمية دعم الأبناء في اختيار تخصصاتهم التعليمية بناءً على ميولهم وقدراتهم بدلاً من فرض خيارات قد لا تتناسب معهم يجب أن يكون دور الأسرة هو التوجيه والإرشاد، وتوفير البيئة الداعمة التي تشجع على الاستكشاف والتفكير النقدي، لا الإجبار والضغط إن تعزيز ثقافة الاحترام المتبادل والحوار المفتوح داخل الأسرة والمجتمع يمكن أن يسهم بشكل كبير في حماية حقوق الطلبة في الاختيار الحر لمستقبلهم ويقلل من حالات الإحباط واليأس التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة.

قمع حرية التعبير والتنمر

بيئة تعليمية غير آمنة على الرغم من أن الدستور العراقي يكفل حرية التعبير في المادة (38)، إلا أن هذه الحرية غالباً ما تُصطدم بتفسيرات فضفاضة لمفاهيم "النظام العام والآداب" داخل المؤسسات التعليمية ففي بعض الأحيان قد يتعرض الطالب للعقاب أو التنمر عند محاولته التعبير عن رأيه أو انتقاد أداء الكادر التدريسي، مما يخلق بيئة من الخوف ويحد من قدرته على المشاركة الفاعلة.

أشكال قمع حرية التعبير

أمثلة من الميدان: تتخذ أشكال قمع حرية التعبير في البيئة التعليمية صوراً متعددة، تؤثر سلباً على نفسية الطالب وأدائه الأكاديمي

العقوبات الأكاديمية المقنعة

هناك حالات موثقة لطلبة تم إنقاص درجاتهم في بعض المواد ليس بسبب تقصير أكاديمي، بل بسبب انتقادهم لطرق التدريس،

أو التعبير عن رأي مخالف، أو حتى الإشارة إلى نقص في الخدمات المدرسية هذه العقوبات التي لا تستند إلى معايير أكاديمية واضحة، تُعد شكلاً من أشكال الترهيب الذي يهدف إلى إسكات الأصوات المنتقدة

التنمر المؤسسي

يتجاوز التنمر أحياناً كونه سلوكاً فردياً بين الطلبة ليصبح سلوكاً مؤسسياً يمارسه بعض أفراد الكادر التدريسي فاستخدام الألفاظ النابية، أو السخرية من الطلبة أمام زملائهم، أو التقليل من شأنهم هي ممارسات تُستخدم كأداة للسيطرة، وتؤدي إلى حالات انطواء شديد لدى الطلبة، وقد تدفعهم إلى ترك الدراسة بشكل كامل هذه الممارسات لا تنتهك حقوق الطالب فحسب، بل تقوض أيضاً الثقة بين الطالب والمؤسسة التعليمية وتعيق عملية التعلم والتطور الشخصي.

التنمر والإساءة

للتنمر والاساءة والاستهانة بقدرات الطالب العقلية والنفسية تأثير مدمر حيث يعد التنمر

والإساءة، سواء كانا من قبل الكادر التدريسي أو من قبل الزملاء، من أخطر الانتهاكات التي يمكن أن يتعرض لها الطالب فالتنمر يؤثر سلباً على الصحة النفسية للطالب، ويسبب له شعوراً بالعزلة والخوف، وقد يؤدي إلى تدهور أدائه الأكاديمي ورفضه الذهاب إلى المدرسة أو حتى الجامعة تشير دراسات حديثة إلى أن نسبة التنمر في المدارس العراقية تصل إلى مستويات عالية، حيث أفادت بعض الدراسات أن 68% من الطلبة العراقيين تعرضوا للتنمر لمرة واحدة على الأقل خلال الفصل الدراسي الواحد هذه الأرقام المخيفة تؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة هذه الظاهرة إن المؤسسات التعليمية تتحمل مسؤولية كبيرة في توفير بيئة آمنة وخالية من التنمر والإساءة، وتطبيق سياسات واضحة لمكافحة هذه الظواهر وحماية الطلبة منها.

ومن الجدير بالذكر ان هناك تحديات اخرى تعيق حقوق الطلبة في العراق بالإضافة إلى الضغوط الأسرية وقمع حرية التعبير، يواجه الطلبة في العراق تحديات أخرى متعددة تؤثر على حقوقهم التعليمية، وتتطلب معالجة شاملة مثل:

نقص البنى التحتية وتدهورها: تعاني العديد من المدارس والجامعات من نقص حاد في البنى التحتية، مثل الفصول الدراسية المكتظة وغير الملائمة، ونقص المختبرات المجهزة والمكتبات الحديثة والمرافق الصحية هذا النقص يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم، ويحرم الطلبة من بيئة تعليمية محفزة ومناسبة.

الفساد الإداري والمالي

قد يؤدي الفساد الإداري والمالي في بعض المؤسسات التعليمية إلى حرمان الطلبة من حقوقهم، أو التأثير على شفافية العملية التعليمية، أو توجيه الموارد بعيداً عن تحسين

جودة التعليم هذا الفساد يقوض الثقة في النظام التعليمي ويؤثر سلباً على فرص الطلبة في الحصول على تعليم عادل ومتكافئ.

التمييز وعدم تكافؤ الفرص

قد يتعرض بعض الطلبة للتمييز على أساس الجنس أو الدين، أو العرق، أو الوضع الاجتماعي، أو حتى الانتماء المناطقي، مما يحرمهم من فرص تعليمية متكافئة هذا التمييز يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ويجب مكافحته بشتى الوسائل.

جودة التعليم الأهلي

على الرغم من دوره في استيعاب أعداد كبيرة من الطلبة، إلا أن جودة التعليم في بعض الكليات الأهلية لا تزال محل تساؤل فبعض هذه المدارس والكليات قد لا تلتزم بالمعايير الأكاديمية المطلوبة، مما يثير مخاوف بشأن مستقبل خريجيها وقدرتهم

على المنافسة في سوق العمل هذا يتطلب رقابة صارمة من قبل الجهات الحكومية لضمان جودة التعليم في هذه المؤسسات.

إن معالجة هذه التحديات تتطلب جهوداً متكاملة من قبل الحكومة، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني والأسر، لضمان بيئة تعليمية تحترم حقوق الإنسان وتوفر فرصاً متكافئة لجميع الطلبة، وتمكنهم من تحقيق طموحاتهم والمساهمة بفاعلية في بناء مستقبل العراق.

الفصل الثالث

نحو بيئة تعليمية مثالية

مقترحات عملية وتطبيقية

إن معالجة التحديات الجسيمة التي تواجه حقوق الإنسان في البيئة التعليمية العراقية تتطلب رؤية شاملة ومقاربة متعددة الأبعاد

لا يكفي مجرد تحديد المشكلات، بل يجب تقديم حلول عملية ومستدامة، قابلة للتطبيق على أرض الواقع، لضمان بناء نظام تعليمي يحترم كرامة الطالب ويعزز قدراته، ويعده لمستقبل مشرق يهدف هذا الفصل إلى تقديم مجموعة من المقترحات التفصيلية، مدعومة بنماذج تطبيقية، يمكن أن تتبناها الجهات المعنية كافة من الحكومة والمؤسسات التعليمية إلى الأسر والمجتمع المدني تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية: من النظرية إلى الممارسة يجب أن تبدأ عملية صون حقوق الإنسان من داخل الفصول الدراسية، من خلال دمج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية على جميع المستويات هذا لا يعني إضافة مادة منفصلة فقط، بل دمج هذه المفاهيم بشكل عضوي في المواد المختلفة وتحويلها إلى جزء لا يتجزأ من ثقافة المدرسة.

تطوير المناهج الدراسية

لبناء جيل واعٍ ومفكر يتطلب تطوير المناهج تجاوز النمط التقليدي القائم على التلقين والحفظ، نحو منهج يعزز التركيز على التفكير النقدي والتحليلي حيث يجب أن تشجع المناهج الدراسية الطلبة على التفكير النقدي، وتحليل المعلومات، وتكوين آرائهم الخاصة، بدلاً من مجرد الحفظ والتلقين على سبيل المثال: يمكن تضمين وحدات دراسية في مادة التاريخ أو التربية الوطنية تتناول قضايا حقوق الإنسان العالمية والمحلية وتشجع الطلبة على مناقشة هذه القضايا من زوايا مختلفة وتحليل أسباب الانتهاكات وسبل معالجتها هذا يعزز قدرتهم على التعبير عن آرائهم بحرية ومسؤولية ويؤهلهم ليكونوا مواطنين فاعلين ان دمج قيم التسامح والاحترام والتنوع: يجب أن يتم تضمينها في المناهج من خلال نماذج تعزز قيم التسامح، واحترام التنوع الثقافي والديني والعرقي، والتعايش السلمي بين الأفراد والجماعات

المختلفة كما يمكن لمادة اللغة العربية، على سبيل المثال أن تتضمن نصوصاً أدبية تحكي عن أهمية قبول الآخر واحترام الاختلاف، أو أنشطة صفية تشجع على العمل الجماعي بين طلبة من خلفيات متنوعة التعريف بالحقوق والواجبات المدنية: يجب أن يتعرف الطلبة على حقوقهم وواجباتهم كأفراد ومواطنين، وكيفية المطالبة بحقوقهم والدفاع عنها بطرق سلمية وقانونية يمكن لمادة التربية الوطنية أن تتضمن دروساً تفصيلية حول الدستور العراقي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، مع التركيز على الأمثلة العملية لكيفية ممارسة هذه الحقوق والواجبات في الحياة اليومية.

تدريب الكادر التدريسي

قدوة وانموذج يحتذى به، يعد تدريب الكادر التدريسي على مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها أمراً حيوياً يجب أن يكون المعلمون والمحاضرون قدوة للطلبة في احترام هذه الحقوق، وأن يكونوا قادرين على التعامل مع

التعبير عن الرأي المخالف بطريقة بناءة وإيجابية

برامج تدريبية متخصصة

تنظيم برامج تدريبية دورية ومكثفة للمدرسين وللمعلمين والمحاضرين حول مبادئ حقوق الإنسان، وأخلاقيات المهنة التعليمية، وكيفية التعامل مع قضايا التنمر وقمع حرية التعبير يجب أن تتضمن هذه البرامج ورش عمل تفاعلية ودراسات حالة، وتمارين لعب الأدوار لتعزيز المهارات العملية تعزيز مهارات الحوار وإدارة الصف: تدريب المعلمين على مهارات إدارة النقاشات الصفية بطريقة ديمقراطية، وتشجيع الطلبة على التعبير عن آرائهم بحرية واحترام، وكيفية تحويل الخلافات إلى فرص للتعلم على سبيل المثال يمكن للمعلم أن يخصص وقتاً أسبوعياً لمناقشة قضايا راهنة ويشجع الطلبة على تقديم وجهات نظرهم المختلفة، مع التأكيد على أهمية الاستماع المتبادل واحترام الرأي الآخر.

دعم نفسي وتربوي للكوادر التدريسية

توفير الدعم النفسي والتربوي للمعلمين والمدرسين لمساعدتهم على التعامل مع الضغوط المهنية، وتطوير قدراتهم على بناء علاقات إيجابية مع الطلبة وخلق بيئة تعليمية آمنة وداعمة.

حماية حرية التعبير ومكافحة التنمر

نحو بيئة تعليمية آمنة ومحفزة لضمان بيئة تعليمية تحترم حرية التعبير وتكافح التنمر، يجب اتخاذ إجراءات واضحة وصارمة، وتفعيل آليات فعالة للرصد والمحاسبة.

وضع سياسات واضحة وآليات فعالة كسياسات مكافحة التنمر الشاملة: يجب على كل مؤسسة تعليمية (مدارس وجامعات) وضع سياسات واضحة ومفصلة لمكافحة التنمر، تحدد أنواع التنمر (اللفظي، الجسدي، الإلكتروني، الاجتماعي)، وإجراءات الإبلاغ عنه، والعقوبات المترتبة عليه. يجب أن تكون هذه السياسات معروفة للجميع (الطلبة، الكادر التدريسي، أولياء الأمور)، وأن يتم

نشـــرها فـــي أمـــاكن واضـــحة وتوزيعهـــا علـــى شـــكل كتيبـــات. علـــى ســـبيل المثـــال، يمكـــن للجهـــات المســـؤولة أن تخصـــص رقمـــاً هاتفيـــاً أو بريـــداً إلكترونيـــاً ســـرياً للإبـــلاغ عـــن حـــالات التنمر، مع ضمان سرية هوية المبلغ

آليات شكوى آمنة وسرية

يجـــب تـــوفير آليـــات آمنـــة وســـرية للطلبـــة للإبـــلاغ عـــن أي انتهاكـــات لحقـــوقهم، ســـواء كانـــت تتعلـــق بقمـــع حريـــة التعبيـــر أو التنمـــر يجـــب أن تكـــون هـــذه الآليـــات ســـهلة الوصـــول وموثوقـــة، وأن تضـــمن عـــدم تعـــرض الطالـــب المبلـــغ لأي شـــكل مـــن أشـــكال الانتقـــام يمكـــن إنشـــاء "صـــندوق شـــكاوى" ســـري، أو تعيـــين احـــد الطلبـــة بصـــفة (مستشـــار الطلبـــة) وبشـــكل مســـتقل وتكـــون مـــن ضـــمن واجباتـــه تلقـــي الشكاوى والتعامل معها بجدية.

حماية المبلغين والشهود

يجـــب ضـــمان حمايـــة الطلبـــة الـــذين يبلغـــون عـــن الانتهاكـــات أو يشـــهدون عليهـــا مـــن أي شـــكل

من أشكال الانتقام أو العقاب. يجب أن تكون هناك إجراءات واضحة لحماية هؤلاء الطلبة، وتوفير الدعم النفسي والقانوني لهم إذا لزم الأمر.

تعزيز الحوار والتواصل

بناء جسور الثقة عبر تفعيل دور مجالس الطلبة: يجب تفعيل دور مجالس الطلبة المنتخبة كمنصات حقيقية للتعبير عن آراء الطلبة ومطالبهم، وكقنوات فعالة للتواصل مع الإدارة التعليمية يجب أن تُمنح هذه المجالس صلاحيات حقيقية للمشاركة في صنع القرار، وأن يتم الاستماع إلى توصياتها بجدية على سبيل المثال، يمكن لمجلس الطلبة أن ينظم جلسات حوار مفتوحة مع الإدارة لمناقشة قضايا تهم الطلبة، أو أن يشارك في وضع سياسات المدرسة أو الجامعة صناديق الاقتراحات والشكاوى الفعالة: توفير صناديق اقتراحات وشكاوى في أماكن واضحة ومتاحة للطلبة، مع ضمان مراجعتها والتعامل معها بجدية وشفافية يجب أن يتم الإعلان عن نتائج

التعامل مع هذه الشكاوى والاقتراحات بشكل دوري، لتعزيز ثقة الطلبة في هذه الآليات.

ورش عمل حول الحوار البناء

تنظيم ورش عمل دورية للطلبة والكادر التدريسي حول مهارات الحوار البناء، وكيفية التعبير عن الرأي باحترام والالتزام باللوائح القانونية وكيفية الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة. هذه الورش يمكن أن تسهم في بناء ثقافة الحوار والتفاهم المتبادل، وتقليل النزاعات وسوء الفهم.

دعم الاختيار الحر للطلبة والتوجيه المهني

لبناء مستقبل مبني على الشغف ومواجهة الضغوط الاجتماعية والأسرية على خيارات الطلبة التعليمية، يجب تعزيز دور التوجيه المهني وتقديم الدعم النفسي للطلبة وأسرهم، وتحويل الاختيار الأكاديمي من عبء إلى فرصة **ان برامج التوجيه المهني الشاملة للتعريف الشامل بالتخصصات والفرص** يجب ان تبنى على اساس تقديم معلومات

شـــاملة ومحدثـــة للطلبـــة حـــول مختلـــف التخصصـــات الجامعيـــة والمهنيـــة المتاحـــة، والفـــرص الوظيفيـــة المرتبطـــة بهـــا، ومتطلبـــات كـــل تخصـــص يمكـــن تنظـــيم معـــارض توجيـــه مهنـــي ســـنوية، ودعـــوة ممثلـــين عـــن مختلـــف المهـــن والتخصصـــات لتقـــديم عـــروض تعريفيـــة للطلبة اختبارات الميول والقدرات المعتمدة:

ان تـــوفير اختبـــارات للميـــول والقـــدرات معتمـــدة علميـــاً لمســـاعدة الطلبـــة علـــى اكتشـــاف نقـــاط قـــوتهم واهتمامـــاتهم وتـــوجيههم نحـــو التخصصـــات التـــي تتناســـب معهـــم بأســـلوب تحليـــل نتـــائج هـــذه الاختبـــارات مـــن قبـــل متخصصـــين، **وتقـــديم استشـــارات فرديـــة للطلبـــة وأســـرهم جلســـات استشـــارية فرديـــة وجماعيـــة:** تنظـــيم جلســـات استشـــارية فرديـــة وجماعيـــة للطلبـــة وأوليـــاء أمـــورهم، لمناقشـــة الخيـــارات التعليميـــة والمهنيـــة وتقـــديم الـــدعم النفســـي الـــلازم لمواجهـــة الضـــغوط. يمكـــن أن يشـــارك فـــي هـــذه الجلســـات مستشـــارون نفســـيون ومهنيـــون، بالإضـــافة إلـــى خـــريجين مـــن تخصصات مختلفة لتقديم تجاربهم الشخصية

حملات توعية مجتمعية

إطلاق حملات توعية موجهة للأسر والمجتمع حول أهمية دعم الاختيار الحر للطلبة، والآثار السلبية للضغط على الأبناء في اختيار تخصصاتهم يمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي) لنشر رسائل توعوية، وتنظيم ندوات وورش عمل للأهالي تسليط الضوء على قصص النجاح المتنوعة: تسليط الضوء على قصص نجاح لأفراد اختاروا تخصصات غير تقليدية وحققوا فيها التميز لتغيير النظرة النمطية لبعض التخصصات هذا يمكن أن يشجع الطلبة والأهالي على التفكير خارج الصندوق، وإدراك أن النجاح لا يقتصر على تخصصات معينة تهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي للطالب وعائلته بل ان هناك تخصصات تخدم الوطن والمجتمع ككل وتساهم في مكافحة الفساد.

وعلى هذا الأساس يمكن القول ان التعليم الجيد يحتاج الى بنى تحتية جيدة وبيئة خالية

مـن الفسـاد وهـذا مـا لا غنـى عنـه للوصـول الـى تعليم عالي الجودة يحترم حقوق الطلبة.

تطوير البنى التحتية التعليمية

تخصـيص ميزانيـات كافيـة لتطـوير البنـى التحتيـة للمـدارس والجامعـات، وتـوفير الفصـول الدراسـية المناسـبة والمختبـرات المجهـزة بأحـدث التقنيـات والمكتبـات الحديثـة التـي تحتـوي علـى مصـادر متنوعـة، والمرافـق الرياضـية والترفيهيـة يجـب أن يـتم هـذا التطـوير وفقـاً لمعـايير الجـودة العالميـة، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار احتياجـات الطلبـة ذوي الاحتياجات الخاصة.

الشفافية والمساءلة في الإدارة

لتطبيـق مبـادئ الشـفافية والمسـاءلة فـي إدارة المؤسسـات التعليميـة، ومكافحـة جميـع أشـكال الفساد الإداري والمالي.

يمكـن تحقيـق ذلـك مـن خـلال وضـع آليـات واضـحة للمراقبـة والتـدقيق، وتفعيـل دور

هيئات الرقابة وتشجيع الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من الانتقام.

مراقبة جودة التعليم الأهلي

وضع آليات صارمة لمراقبة جودة التعليم في جميع المؤسسات التعليمية بما في ذلك التعليم الأهلي، لضمان تقديم خدمة تعليمية متميزة يجب أن يتم تقييم هذه المؤسسات بشكل دوري، والتأكد من التزامها بالمعايير الأكاديمية وتوفيرها للكوادر التدريسية المؤهلة والبنى التحتية المناسبة يمكن أن يتم ذلك من خلال لجان تفتيش مستقلة، ونشر تقارير التقييم للجمهور.

خاتمة

إن بناء نظام تعليمي يحترم حقوق الإنسان في العراق ليس مجرد هدف نبيل، بل هو ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي و يتطلب ذلك تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية، والالتزام بتطبيق المبادئ الحقوقية على أرض الواقع من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحماية حرية التعبير، ودعم الاختيار الحر للطلبة، وتحسين البيئة التعليمية، يمكننا أن نمهد الطريق لمستقبل أفضل لأجيالنا القادمة، مستقبل يتمتع فيه كل طالب بحقه في تعليم كريم يمكنه من تحقيق كامل إمكاناته والمساهمة بفاعلية في بناء وطنه.

إن الاستثمار في تعليم يحترم حقوق الإنسان هو استثمار في مستقبل العراق، وفي بناء مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً.